موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر

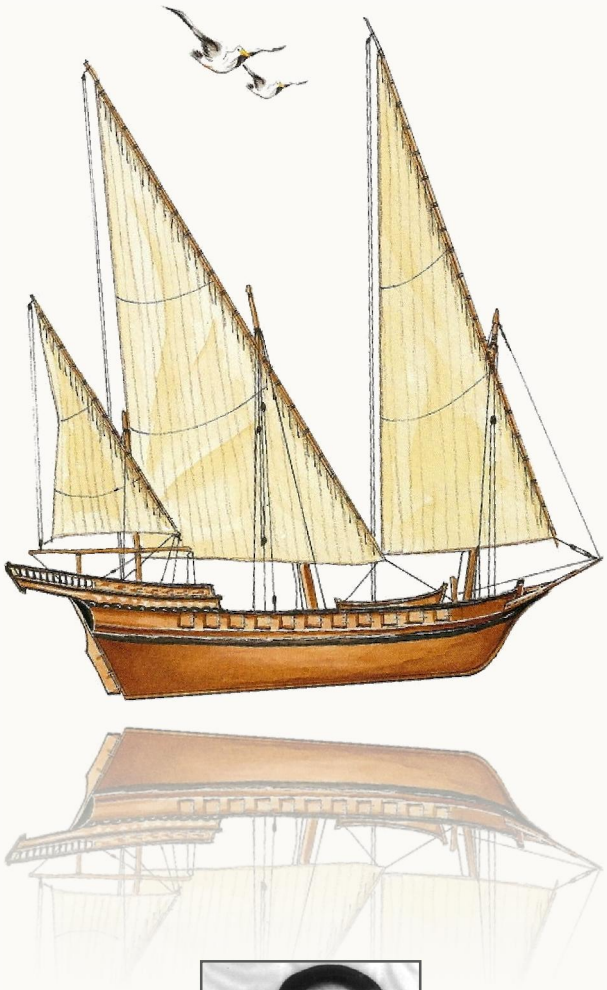

فاطمة الزهراء سيدهم

أستاذ مساعدة "أ" مكلفة بالدروس— قسم العلوم الإنسانية

كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة معسكر — الجزائر

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فاطمة الزهراء سيدهم ، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر.-دورية كان التاريخية.-العدد الثالث عشر سبتمبر ٢٠١١.ص ٢١ — ٢٨.

(www.historicalkan.co.nr)

مقدمة

بنشوء إيالة جزائر الغرب عمل الحكام العثمانيون على تقوية الأسطول البحري ليجعلوا منه وسيلة دفاع عن المسلمين وثغورهم من هجمات النصارى الحاقدين على الديار الإسلامية ، ولما تغيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالقارة العجوز ، وحدث تطور لم تواكبه الدول الإسلامية ، وبدأت مراكب رياس البحر تشهد تقهقرا في عمليات الغزو البحري الأمر الذي أثر على ميزانية الإيالة ، وفرض على الحكام إحصاء موارد الجزائر المالية لاستخلاص الضرائب منها والسماح للدولة بمزاولة نشاطها.

أصول الموارد المالية

المال لله الواحد القهار والناس مستخلفون فيه ، وهو وسيلة لقضاء الحاجة ، والملكية الخاصة ما هي إلا وظيفة اجتماعية يستعملها الفرد في الإنفاق في سبيل الله في أوجه الخير حتى لا تتجمع الثروة في أيدي أقلية من الناس. المال بمنظور الإسلام فيه حق للسائل والمحروم:[1] {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ} المعارج:٤ ٢-٢٥ .

وأهم ما يميّز النظام المالي في الإسلام هو وجود بيت المال الذي هو بمثابة خزينة الدولة وإدارتها المالية في الوقت الحاضر، وأول من أنشأ بيت المال هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،إذ كان الرسول ﷺ وأبو بكر الصديق من بعده يوزعان الموارد في حينها ، ولما تدفقت الأموال من كل جهة أيام الفاروق ، وكثر المستحقون لها ، وزاد عدد المجاهدين ، وتنوعت الموارد العينية ، أمر سيدنا عمر باتخاذ بيت المال ، وجعل لكل ولاية أمينا لبيت المال.

ولا شك أن جباية الضريبة من الأفراد فيها استيلاء على جزء من أموالهم ، وحرمان لهم من التمتع به ، وهذا الحرمان إنما رخّص فيه لأن الضرورة قضت به ، إذ لا يمكن القيام بالمصالح العامة بدونه. ومن القواعد المقررة أن الضرورة تُقدّر بقدرها ، فيجب ألا تتجاوز بالضرورة القدر الضروري ، وأن يراعى في وضعها وطرق تحصيلها مما يخفف من وقعها.

دين الجزائر في العهد العثماني الإسلام ، ومذهب حكومتها حنفي ، وأصول الموارد المالية هي ضرائب شرعية كالعشور ، والزكاة ، والخراج ، والجزية ، وضرائب محلية كالحكور ، واللزمة ، والغرامة ، والخطية ، وضيفة السلطان و غيرها ومنها ما هو مستحدث لضرورة ، أو غرض اجتماعي دون أن تتعارض عادة مع الشارع الحنيف. الضرائب في بلاد الإسلام واجب ديني لأن الأموال المتأتية منها تنفق في صالح المجتمع بصفة عامة.[2] وعند دراسة أ وجه النشاط الاقتصادية والحياة الاجتماعية للجزائر العثمانية يلاحظ الطابع الزراعي والرعوي المتمركز أساسًا في الأرياف وأطراف المدن ، في حين أن الحواضر تنفرد بالنشاط الحرفي الذي يهدف إلى تلبية الضروريات المنزلية وتصريف ما زاد عن الحد في الأسواق الأسبوعية ، ويقوم على الاكتفاء الذاتي في الأرياف. أما فيما يخص أشكال النشاط الزراعي والرعوي فإنها كانت موزعة على أربعة مجالات طبيعية ، تتمثل في: المرتفعات الجبلية ، والتلال ، والسهوب ، وأطراف الحواضر ، وتشكل في مجموعها وحدة اجتماعية واقتصادية تميز الريف الجزائري والامتدادات الريفية التابعة للحواضر. وكان الانتماء إلى الجماعة شرط ضروري لاستمرار الحياة الاجتماعية لتنوع هذه المناطق من حيث المساحة والملكية الجماعية

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

لتداخل عوامل اجتماعية ودينية قدؤثر على الفرد والجماعة ، وهذا ما يؤثر سلبًا على جباية الدولة لتفكك العقار.

أصبحت وضعية الأراضي الزراعية في العهد العثماني تتميز بظاهرة الصراع الخفي بين أسلوبين مختلفين من الإنتاج ونمطين من المعيشة ، يرتكز أحدهما على الارتباط بالأرض وحيازتها وخدمتها في كل الظروف ، والآخر يمتهن الرعي لظروف اجتماعية وسياسية مرت بها الأيالة. ويلاحظ الكتاب أنه لم يبق من المناطق الزراعية المحتفظة بطابعها الزراعي والمتمسكة بالتقاليد الفلاحية الموروثة عن الأجداد سوى فحوص المدن الكبرى ، وبلاد القبائل ، وشمال قسنطينة ، والتيطري ، وسهل متيجة ، وسهل غريس.

الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية

هذا الصنف من الموارد المالية للدولة في العهد العثماني يأتي أساسًا من الإنتاج الفلاحي للريف ، وتربية المواشي ، والمناجم ، والأبقار ، والإبل. وتتم معالجة ضرائب ورسوم هذا القطاع حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة ، أو أملاك البايلك ، أو أراضي عرش ، أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن المراكز الإدارية.

ويعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة التي تخضع لمراقبة إدارة البايلك.[٣] والتي لا تسقى بآلة ، لأن الأراضي المسقية يدفع صاحبها نصف العشور. إلا أن الإدارة تطبق في الغالب العرف المعمول به آنذاك والمعتمد أساسًا على التقديرات المعتمدة على مبدأ (الزويجة) أو (الجابدة) التي هي عبارة عن أرض زراعية يستخدم في حرثها حيوانان ، وتقدر مساحتها في المتوسط ما بين (٨) إلى (١٠) هكتارات. فبهذا الاعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية المأخوذة كعشور على الأرض الزراعية لعدد الزويجات المحروثة دون اعتبار كمية الحصاد الحقيقية.[٤] وتكون التقديرات النهائية التي يُطالب بها المزارع هي التي يُقدّرها قائد العشور بالتفاهم مع خوجة المعونة وكاتب مخزن الزرع الذي يكون ملزمًا بتوفير المخازن في المدن والبوادي لإيداع كمية العشور. وترجع أهمية عائدات العشور إلى المساحات الشاسعة التي كانت تُجبى منها ، فثلث أراضي بايلك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لنظام الجباية. وكانت هذه الضرائب والعشور تعسفية وغير عادلة ، فهي لا تخضع لأي نظام قانوني ، وإنما تحدد كمياتها بقوة المحلة الفصلية وفعاليات فرسان المخزن.[٥]

وكانت التنظيمات الخاصة ببايلك الشرق التي أقامها صالح باي (١٧٧١-١٧٩١م) - وظل العمل بها حتى بعد مقتله - تعطي فكرة واضحة عن كيفية الحصول على مداخيل العشور ، وذلك لدقة نظام هذه التنظيمات وملائمة إجراءاتها لأوضاع المنطقة الشرقية من البلاد. فقد عمل صالح باي بعد توليته على استتباب الأمن وإقامة علاقات تجارية ، وشجع الصناعات والحرف كالدباغة والحياكة ، وعمل على بناء طواحين في مختلف أنحاء البايلك ، وقام بعدة تجارب في ميدان الفلاحة ، وشجع غرس أشجار الزيتون وباقي أنواع الأشجار المثمرة ، وفلاحة الأرز. كما استحدث شبكة من قنوات الري لإيصال المياه إلى المزروعات المسقية خاصةً بالحامة وسيبوس بنواحي عنابة ، ونقل جنود الزمالة إلى سهل عين مليلة على طريق باتنة وأسكنهم هناك ، وملّكهم أراضي خصبة في عين كرشة وبرج الفسقيا ، وأمرهم باستصلاحها وزراعتها وممارسة تربية الخيول لصالح إدارة البايلك.

وكانت من بين مهام جنود الزمالة في سهل عين مليلة مراقبة أعمال الحرث والحصاد ، وجمع المحصول ، واستغلال الشعير لعلف الحيوانات والقمح للمتاجرة به في الأسواق ، وتزويد جنود الزمالة بحاجاتهم الغذائية. وبذلك أصبح الشرق الجزائري المنطقة الأولى في الإنتاج الزراعي.

كما ملّك الأراضي في كل أرجاء البايلك وعمّ الخير كل العباد ، وكسب من الأموال والخيول والأبقار والإبل والقمح والشعير ما لا يحصى ، وبنى دولة رخاء مهابة الجانب بالشرق الجزائري. ومن جملة ذلك أصبحت البقرة السمينة تساوي (٨) فرنكات ، والفرد (١٢) فرنك ، والكبش السمين فرنكًا واحدًا ، والعود الأنيق لركوب الصبايحية يساوي (١٠٠) فرنك ، والصاع من القمح ٢ف ، والصاع من الشعير فرنك. كما فجر المياه بالصحراء وربط الينابيع ببعضها في شبكة من القنوات المجموعة بكيفية هندسية محكمة العمل لسقي البساتين والحقول من النخيل ، أو غيره من المغروسات والمزروعات موزعة على الفلاحين بدقة كل حسب مساحة أرضه.

كما حلّ صالح باي مشكلة الري ببسكرة الذي لم تتمكن منه القايدية المرتبطة بنبع عين الحامية. وقد استعان بإرشادات عبد الله بن سيدي عبد الواحد المتخصص في المجال ، والإمام خليفة بن سيدي حسن المقيم بزاوية سيدي ناجي. كما بنى الباي حصن برج الترك بشمال بسكرة برأس الماء لإيواء سرية مراقبة مكلفة للقيام بدوريات على طول مجرى الماء وفرض الطريقة المحكمة لتوزيع مياه الري على الفلاحين.

ونظرًا لأن الماء هو أساس الفلاحة وركيزة العمل الزراعي ، فكانت السواقي منتشرة في كل أنحاء البلاد في العهد العثماني ، وقد اكتشف مؤخرًا بفيلا "عبد اللطيف" بالجزائر العاصمة معلم تاريخي يتمثل في نظام للسقي يعود إلى القرن ١٧م. ويقول المهندس المعماري (زكار عبد المؤمن) صاحب مشروع ترميم الفيلا الذي اكتشف المعلم أثناء قيامه بالترميم في شهر جوان ٢٠٠٦م أن مياه الأمطار والينابيع كانت تتجمع داخل حوض أقيم لهذا الغرض بموقع "الرياض" وسط الفيلا ليتم بعد ذلك توزيع المياه عن طريق ممرات خاصة تصل إلى غاية حديقة التجارب بالحامة ، وفندق السوفيستال ، وهذا النظام شبيه بنظام "الفوقارة" في الجنوب الجزائري ، وهو من أدق ما يكون من حيث التقنية والحداثة لما توصل إليه الجزائريون في العهد العثماني من إيصال الماء إلى الحقول والبساتين لما يعود ذلك بالخير على الجميع.[٦]

وبهذه المواقف الجريئة والجهود الكبيرة لنهوض صالح باي بالقطاع يمكن القول بأن القطاع الزراعي كان مزدهرًا في عهده في كل مقاطعات البايلك ، حتى أنه كان يُصدّر لبعض الدول الأوربية بسبب الفائض والإنتاج الوفير ، حيث كان لميناء عنابة دور كبير في تصدير المحاصيل الزراعية وخاصة القمح.[٧] كما اهتم بالصناعة وشجع الحرفيين على اختلاف مهنهم وحرفهم ، وأصبحت قسنطينة في عهده تعج بالورش المختلفة والأسواق المزدهرة ، كما عمل على أن يكون مردود البايلك كبيرًا حيث أقام (٢٨) سوقًا ، و(٧) تربيعات يتجمع بها صناع النسيج ، و(٣) رحاب لعرض السلع حيث تباع فيها مختلف السلع والبضائع. وقد عرفت قسنطينة بعدة رحبات مثل رحبة الزرع التي تتوسط المدينة وتقام فيها عدة نشاطات تجارية كبيع الحبوب ، والتمور ، والزيوت. ورحبت الشيرليين ، وسوق الحرازين ، وسوق

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

العطارين ، ورحبة الجمال التي كانت مبركًا للقوافل التي تأتي من مختلف الجهات محملة بالبضائع والسلع. كما أقام (٥) أفران للخبز ، و(٢٧) مطحنة رحى لطحن الحبوب ، منها (٥) داخل عاصمة البايلك تعالج يوميًا (٤٨٤) تليسا من الدقيق.

كما ازدهرت في هذه الفترة صناعة الجلود والنحاس والحدادة والحلي والنسيج والحياكة والخشب والمجوهرات والأدوات الحديدية والنحاسية. وجعل صالح باي من قسنطينة المدينة الثانية بعد العاصمة من حيث النشاط التجاري ، وأصبحت قسنطينة ملتقى القوافل التجارية التي تجوب أنحاء الشرق الجزائري ، وتربط مقر البايلك بالجزائر العاصمة وتونس وقدامس. وكانت القافلة المتوجهة إلى تونس مرة في كل شهر تتألف من (١٥٠) إلى (٢٠٠) جمل كلها محملة بالمحاصيل الزراعية والسلع المصنوعة بالمنطقة. وأثناء ذلك عرفت الموانئ التي كان يتم تصدير الإنتاج عن طريقها مثل: عنابة ، والقالة ، وسطورة ، توسعًا ملحوظًا في حجم المبادلات التجارية. وجعل صالح باي في كل ميناء وكيلاً مكلفًا باستلام حقوق الديوانة التي تعود إلى الخزينة مباشرةً. كما أسس مرسى سكيكدة بجوار سطورة القديمة الذي خصصه لتصدير القمح للخارج. وكانت هذه الموانئ تزود الخزينة بمداخيل محترمة لسنوات عديدة لما كان الفرنسيون وشركة اليهود بالجزائر يصدرون كميات هامة من الحبوب إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوربية. وبعدما تعمرت خزائن الباي طلب من المتعاملين التجاريين أن يجعلوا الضبلون فيه (١٠٠) ضبلون. كما شجع التجارة الداخلية والخارجية حيث كانت بعض القوافل التجارية تتجه نحو الجهات الإفريقية والمشرق العربي ، وأقام مركزًا تجاريًا كبيرًا.

ولكي تزدهر التجارة والصناعة والزراعة ويعم الرخاء ، فقد أقام نظامًا دقيقًا للضرائب يلاءم أوضاع البايلك ، وظل العمل به إلى أن سقطت البلاد في قبضة المستعمر الفرنسي. كما قسم بايلك الشرق إلى جهة شرقية ، وجهة غربية يفصلهما وادي الحمام ، ويخضع كل قطاع لقائد جبري يأخذ العشور من الجوابرية ، وهو تابع لقائد الدار. وكان قائد جبري يقوم بجولتين في قطاعه ، الأولى في الخريف والثانية بعد الحصاد لتقدير وتعيين ما يتوجب على كل فلاح من عشور وضرائب بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالأمر. وكان القياد يلتجئون إلى الاستعانة بالمحلات العسكرية حتى يسهل عليهم الحصول على مداخيل العشور المطلوبة ، ويُضفون على العملية هالة التبجيل والتعظيم لإدارة الباي ، وتخويف الرعية وإرهاب مَن يجرؤ على الممانعة.

الجدير بالذكر ؛ أن الأراضي الزراعية الشاسعة في العهد العثماني هي الملكيات الخاصة ، وملكيات الدولة ، والأراضي المشاعة ، والموقوفة.

الملكيات الخاصة:

هي الأراضي التي يستغلها أصحابها مباشرةً ولا يتوجب عليهم إزاء البايلك ، إلا فريضتا العشور والزكاة. كانت هذه الأراضي تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرًا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع ، ولتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة من قبل الإدارة العثمانية. كما أن معظمها يقع في المناطق الجبلية الوعرة المكتظة بالسكان ، مثل الملكيات الواقعة بمدن جبال الأطلس التلي. وقد بلغت مساحة الأراضي بالقطاع القسنطيني (١١,٢٥٠هكتار) ، يُستغل منها (٩,٠٠٠ هكتار) في زراعة الحبوب ، و(٤,٠٠٠ هكتار) لإنتاج الفواكه والخضر.

وكان يأخذ منها البايلك (٢٠,٧٦٢) قيسة حبوب ، كما كان بايلك التيطري يجمع من زكاة الأراضي للخواص(١,٣٣٠) حمولة جمل سنويًا.[٨]

ملكيات البايلك:

هي الأراضي التي استحوذت عليها الإدارة عن طريق مصادرة الأراضي التي كانت تتبع للقبائل المعادية للعثمانيين وتم طردهم منها وإبعادهم إلى مناطق نائية بالجبال أو الصحراء ، أو أراضي شاغرة هاجرها أصحابها لجذبها أو خوفًا من بطش الحكام ، أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم من دفع ما تقرره الدولة من ضرائب ، أو عصيان قبلي. وتوجد أخصب أراضي البايلك بمنطقة دار السلطان ومناطق قسنطينة ووهران وسهل غريس بمعسكر.

كانت أراضي البايلك بدار السلطان يتراوح عددها في كل حوش بين (٦٠) و (٨٠) زويجة .أما أراضي البايلك بالشرق الجزائري المعروفة بالعزل فكانت تقدر بـ (٦٠) ألف هكتار ، يستغل منها (٤٨) ألف هكتار في زراعة الحبوب ، و(١٢) ألف هكتار لإنتاج الخضر والفواكه ، وهي مقسمة إلى ٨ آلاف جابدة ،كل جابدة يستغل منها زراعيًا (٧,٥) ألف هكتار ، ويترك (١,٥) ألف هكتار لرعي الحيوانات. وقد وضع الفرنسيون يدهم عليها بمجرد احتلالهم للبلاد ، وقدروها سنة ١٨٦٧م بما لا يقل عن (١٤٦,٦٩٣ هكتار) ألحقت بأملاك الدومين.[٩] أما بنواحي وهران فقدرت ملكية البايلك بـ (١١,٢٥٠ هكتار) يقع أغلبها بمسرغين ، بوتليليس ، العامرية ، حمام بمحجر ، عين تموشنت ، مغنية ، غريس ، وغيرها. وكان الحكام يستغلون هذه الأراضي مباشرةً عن طريق الخماسة ، أو يفرضون على قبائل الرعية "التويزة" ، أو تعطى للمرابطين وشيخ القبائل والعشائر المتعاملين مع البايلك . كما يلجؤون إلى كرائها لسكان الدواوير ، ويعرف هذا الكراء بالحكور ، مقابل دفع (١٢) صاعًا من القمح ومثله من الشعير على الجابدة الواحدة ، أي نصف محصول الأرض أو أكثر بقليل ، وفي حالة الجفاف وقلة المردود فإن الفلاح يتحمل الخسارة لوحده.

الأراضي المشاعة:

يعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار ، وتعرف بالنواحي الغربية بأراضي السبيقة ، وتعرف بالجهات الشرقية بأراضي العرش. وتفرض الدولة غرامة سنوية على مستغلي هذه الأراضي تدفع نقدًا ، أما المعونة واللزمة فتستخلص من الإنتاج وتضاف إليها بعض الضرائب الفصلية مثل: العوائد ، وضيفة الدنوش ، وحق البرنوس وغيرها من المعونات والضرائب التي تفنن العثمانيون في فرضها على الأهالي. وكانت قبائل الزيبان بالصحراء الشرقية يقدم نيابة عنها شيخ العرب معونات مختلفة تربو عن (٢١,٨٥٠ ريال) بوجو.

أراضي الوقف:

هي الأراضي التي حبسها أصحابها لـ لإنفاق على الأعمال الخيرية ، والمؤسسات الدينية ، وطلبة العلم ، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف على المذهبين الحنفي والمالكي. وقد قدرت الأراضي الصالحة للزراعة الخاضعة مباشرةً للبايلك ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة. وكانت هذه الأراضي غير خاضعة للضرائب ، ولكن الدولة تستفيد من دخلها للإنفاق على الطلبة والفقراء وترميم المساجد والزوايا.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

أراضي الموات:

هي الأراضي التي تركت بدون استغلال لعدم استثمارها من قبل الأهالي بعد تحول الكثير من الأهالي من ممارسة الفلاحة إلى امتهان الرعي بسبب فداحة الضرائب وتنوعها ، وعدم ملائمة الظروف المناخية ، وكثرة الفتن والثورات في العهد الأخير من الوجود العثماني بالجزائر.[١٠]

محاولة التحكم في الإنتاج الزراعي

من أجل التحكم في الإنتاج الزراعي حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها إلى الخارج عن طريق وكلاء البايلك وكبار التجار اليهود ، وبعض الشركات الأوربية. ونتيجة أسلوب الاحتكار ومحاولة خلق زراعة موجهة من قبل البايلك بعد أن تضاءلت موارد الجهاد البحري التي كانت عند استقرار العثمانيين بالجزائر قد تحولت إلى مؤسسة ، حيث نظمت طرق التوظيف والتمويل والعمليات الحربية ، وأصبحت الطريقة الجزائرية مثالاً يقتدى به.[١٢] فقد أنشأت الإدارة مطامير البايلك في مراكز الحاميات ، وأقيمت المطاحن بالقرب من المدن ، وخصصت ما بين (٨) و(١٠) مخازن بالقرب من الجزائر لحفظ الحنطة سعتها الإجمالية من (١٦٠) و(٢٠٠) ألف قيسة. وقد أدت هذه السياسة الاحتكارية إلى اضطراب في الإنتاج وانخفاض في أسعار المحاصيل الزراعية الأساسية كالحبوب التي يشتريها البايلك من الفلاحين بسعر (٨,٨٠ قرش) للصاع ويعيد بيعها للأجانب بـ (٢٦,٣٠ قرش) عام ١٨٠٨م ، وقد نتج عن هذه السياسة حدوث مجاعة وانتفاضات ، وتمرد أقطاب الصوفية ، وثورات الإنكشارية ، ومقتل الداي مصطفى باشا سنة ١٨٠٥م.[١١]

كانت علاقة باي قسنطينة ومناطقه التي تضم وادي سوف تدار بواسطة شيخ العرب الذي يشرف على عملية الضرائب ، وفي حالة العصيان يرسل البايلك حملات عسكرية تأديبية لأخذ الضرائب عنوة من الأهالي. وكانت وادي سوف تابعة صوريا لسلطان تقرت (إمارة بني جلاب) ، وعندما امتنعت بعض القرى عن دفع الضرائب أرسل سلطان تقرت حملتين كانت الأولى بقيادة الشيخ أحمد بن عمر محمد الجلابي. ونظرًا للصراعات الكثيرة من جهة بين عائلتي بني قنة وبوعكاز على منصب شيخ العرب ، ومن جهة أخرى بين أسرة بن قنة وبني جلاب على حكم تقرت ، فكانت قرى وادي سوف في تجاذب بين هذه الصفوف ، تؤازر طرفًا ضد الآخر بحسب الولاء الذي اختارته تلك القرى والمصالح التي تنتظرها قبائلها من التحالف.

وقد توالت الحملات إلى وادي سوف من قبل سلطان تقرت وبايلك الشرق الذي كلفه السلطان بجمع الضرائب. كما أن الباي أحمد المملوك أتى بنفسه سنة ١٨٢١م وجمع أموالا كثيرة. وبسبب بعد المنطقة عن دار الحكم في قسنطينة ، وعدم اهتمام السلطة بتطوير المنطقة بقيت وادي سوف على حالها لا تخضع فعليًا لأيّ حاكم إلا في فترات قصيرة عندما تجتاح المنطقة قوات قبائل المخزن لجمع الضرائب ، وهذا ما يؤثر على مداخيل البايلك ويرهق كاهل السكان من فرض ضرائب وغرامات جديدة بفعل العصيان والتمرد.

تجوب المحلة الأرياف لمدة طويلة قد تصل إلى ستة أو سبعة أشهر تستخلص الضرائب وتوقع العقاب على الممتنعين. وكانت محلة الشرق تنطلق من قسنطينة وتنقسم إلى فيلقين ، أحدهما يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي ، وأخرى تقصد مناطق التل الشمالية المتاخمة للساحل وتقوم بإحصاء الأراضي المزروعة ، كما تحصي عدد رؤوس الماشية والأبقار والإبل لتعود عند الحصاد في الخريف لجمع الغلال والحبوب والبهائم. وتنطلق محلة الغرب من معسكر أو وهران وتجوب نواحي غريس ووادي مينا وجهات السرسو. وقد تصل في بعض الأحيان إلى الجهات اليعقوبية بالهضاب العليا الغربية. ومن هذه الحملات حملة محمد بن عثمان الكبير سنة ١٧٨٥م بنواحي الأغواط لتوسيع نفوذ البايلك وإخضاع المناطق النائية.[١٢]

أما نظام الجباية في هذا العهد ، فلم يكن يطبق نظام العشور كما ينص عليه علماء الفقه ، بل كان الحكام يعتمدون على العرف المتداول والمتمثل في تطبيق مبدأ الزويجة ، وعلى هذا الأساس تحدد مسبقًا كمية ونوعية المحاصيل التي تفرض عليها الزكاة ، وهي حملا جمل (تليسين) أحدهما من القمح ، والآخر من الشعير. والتقديرات النهائية هي من اختصاص قائد العشور(قائد جبري) وخوجة المعونة الذي عليه أن يوفر المخازن لإيداع كميات العشور. وهذه التقديرات لا يراعى فيها كميات التساقط والجفاف والعوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة في الإنتاج من قبل القائد إلا قليلاً. وتعود أهمية عائدات العشور والزكاة إلى المساحة الشاسعة المزروعة على المستوى الوطني ، فثلث أراضي بايلك الشرق الزراعية كانت تخضع للعشور.

نظام الخماسة:

هو أسلوب تلجأ إليه الدولة من تمكين الفلاح من العمل في الأرض لفائدتها مقابل خمس الإنتاج ، بعدما توفر له وسائل الحرث والبذور اللزمة. وقد عم هذا الأسلوب لعدم تملك الفلاح للأرض. ويوفر هذا الأسلوب من العمل في أرض البايلك والاشتغال بمهن أخرى مدة ثلاثة أرباع السنة مبلغًا محترمًا يسمح للشخص بعيال أهله. وفضلاً عن نظام الخماسة فكثيرًا ما كانت الدولة تلجأ إلى تسخير الفلاحين في أعمال السخرة التطوعية (التويزة) ، وترغم قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل ، أو البايات على العمل لصالح الدولة بعدة جابدات.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

كراء الأراضي الزراعية:

يتم كراء الأراضي الزراعية مقابل منافع عينية تسلم للجباة آخر السنة الزراعية دون اعتبار للخسائر التي تتعرض لها المزروعات، وتكون على حساب المزارع، فتأخذ الدولة (١٢) صاع من القمح ومثله من الشعير على الجابدة، أي ما يعادل (٢٥) فرنك للجابدة.[١٣]

حكور الترضيات:

تسلم أراضي البايلك للفلاحين مقابل خدمات وأعمال، أو تقدم أموال ومكافآت لبعض المرابطين والموظفين مثل قبائل عبد النور والتلاغمة وسلاوة وأولاد كباب. وقد التجأت الدولة إلى هذا الأسلوب لاستمالة المرابطين وعدم تمكن الإدارة من فرض السلطة المباشرة عسكريًا على بعض مناطق الجبال النائية والصحراء، وتستفيد الدولة بتكليف بعض القبائل بتغذية وتربية قطعان البايلك مقابل الحصول على الأرض والإعفاء من الضرائب باستثناء العشور.

الضرائب المفروضة على أراضي العرش

الغرامة:

تفرض على أراضي المناطق الخارجة عن سلطة البايلك، بالهضاب العليا والمناطق الجبلية والصحراء وبلاد القبائل الكبرى ومناطق أخرى من البلاد، عوضًا عن العشور الشرعية. وتؤخذ الغرامة إما نقدًا، أو عينا في شكل مواشي ومواد زراعية من إنتاج أهل البلد. والغرامة المفروضة على الأهالي لا تستند إلى إحصاء أو سند قانوني، لأن القائد يقوم بتوزيع الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام والبيوت. وتعتمد الإدارة في جمع الضرائب على المحلات العسكرية التي توجه إلى مناطق محددة، أو تكتفي بمراقبة الأسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الخارجة عن حكمهم لاستبدال منتوجاتهم المحلية بما يحتاجون إليه من مؤونة ومواد غذائية. وكان الأهالي يدفعون حق المرور لقوافلهم دورو إسباني واحد على كل حمل، وعلى كل قطيع يدفعون خروفًا واحدًا.

المعونة:

وتستند شرعًا على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجند بما يلزمهم من سلاح ودواب، فهي بمثابة الخراج باعتبارها ضريبة قبائل الرعية. وهي رسوم عينية أو نقدية تتراوح كميتها حسب المناسبات ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة بتكليف شيوخ الدواوير بجمعها.

معونة بلاد القبائل:

وهي تتكون من كميات من التين المجفف وكميات من الحبوب، وعدد من رؤوس الأغنام والماعز والأموال تساهم بها قبيلة فليسة بـ ٥٠٠ ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني بـ ١٢٥ ريال،[١٥] والقبائل المتعاملة مع قائد برج سباو التي توفر للبايلك ما قيمته (٨,٨٥٠) بوجو، جزء منها يدفع نقدًا والباقي زيت زيتون وتين مجفف. وقد قدر آخر وكيل تركي ببرج سباو ما تقدمه منطقته للبايلك بـ (٢,٠٠٠) صاع شعير، و(١,٠٠٠) صاع قمح، و(١٠٠) حمولة زيت زيتون، و(١٠٠) حمولة تين، و(٦٤) كبشًا سمينًا و(١٠٠) خروف.[١٥]

ضيفة الباي:

وهي أموال لشراء حاجيات الباشا، وهي تقدم كل ستة شهور، ويساهم فيها الأهالي[١٦]، مما يوفر لخزينة بايلك التيطري وحده (٢٤٨,٠٠٠) بوجو سنويًا.

البشارة:

وتقدم للبايلك بمناسبة تولي الباي أو تثبيته من جديد في منصبه، أو بإحدى المناسبات السعيدة، وهي توفر للبايلك بقسنطينة (٢٠,٠٠٠) بوجو.

خيل الرعية:

وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية خصوصًا، وهي عبارة عن مساهمة الأهالي في اقتناء عدد من الخيول لركوب الفرسان ونقل الأمتعة لتعويض ما يموت من خيول المخزن.

الدنوش:

في كل ثلاث سنوات يتوجه البايات الثلاث وجوبًا إلى الجزائر للمساهمة بكميات معتبرة من الأموال والثروات، منها ما يذهب إلى الخزينة، ومنها ما يحظى بهم موظفو الأيالة في شكل هدايا وترضيات نقدية وعينية، وتسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها. كما يأتي خلفاء البايات إلى العاصمة كل ستة أشهر[١٧] في فصلي الربيع والخريف، ويطلق عليها لفظ العوائد أو الدنوش الصغرى. وهي بمثابة عشور يقدمها البايات والقياد عن رعاياهم.[١٨] ويعتبر الدنوش وسيلة تفتيش ومراقبة الباشا للبايات الثلاث وقائد سباو، الذين قد يرضى عنهم ويثيتهم في مناصبهم، أو يأمر بعزلهم، أو قتلهم إن دخله شك أو ريب في معاملتهم. وتتفاوت عائدات الدنوش من بايلك لآخر، ومن سنة لأخرى، فقد بلغ مجموع ما دخل خزينة الداي سنة ١٨٩٠م (٦,٦١٣,٠٠٠) قرش مع هدايا قدرت بـ (٧٥٠,٩٠٠) قرش للداي وحاشيته. كما قدرت قيمة دنوش باي الشرق سنة ١٨٢٢م بـ (٢٩٤,١٥٠) فرنك، ودنوش باي الغرب بـ (٣٠٢,٤٨٢) فرنك.[١٩] وقد أحصى شالير قنصل أمريكا محصولات بيت المال سنة ١٨٢٢م بـ (٢٦٨) ألف دولار ضرائب على البايات، ومبلغ (١٩٢,٨٠٠) دولار جزية الدول الأوربية.

عائدات بيت المال

التنظيم المالي مهم في تنظيم وإرشاد مصاريف الدولة، وقد أفرد لصندوقها الملحق بخزينة الداي ثلاث سجلات رئيسية يحتفظ بها كل من السايجي والعادل والخوجة. وهي تساهم بقسط وافر في المصاريف الكثيرة للدولة، وتعود مداخيلها إلى عدة مصادر أهمها:

الأملاك العقارية: التي تعود مباشرة للبايلك، وهي توفر قسمًا كبيرًا من ثروات بيت المال حيث تقدر إحصاءات مدينة الجزائر بـ (٥,٠٠٠) بناية، وتدر على الميزانية (٤٠) مليون فرنك سنويًا.

التركات والودائع: وقد تأسست في الأيالة هيأة يسمى رئيسها التركي بيت المالجي يساعده قاض وموثقان وكاتبًا ضبط ومسجلون. وتتولى هذه الهيأة مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون، وبعد تنفيذ الوصية تباع التركة بالمزاد العلني ويحتفظ بالقيمة كوديعة، ويودع المبلغ في صندوق عمومي، وتستعمل تلك

دورية إلكترونية، محكمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الأموال في دفن الفقراء والأجانب ، وفي مساعدة المعوزين ، ودفع أجور المعلمين العموميين ، وبمجرد ما تجمع خمسون ألف فرنك في هذا الصندوق تحول إلى الخزينة العامة نظرًا لمصاريف الدولة المرتفعة. سنة ١٨١٧م زمن الطاعون الذي لم يختف إلا سنة ١٨٢٢م وقضى على حوالي سدس سكان البلاد ، كان لإدارة بيت المال نشاط ملحوظ حيث قامت بإحصاء ودفن الموتى وعدّ التركات للمتوفين.[٢٠]

الأوقاف

هناك مورد آخر يزيد في رصيد بيت المال يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف. والحكمة من الأوقاف المختصة بالمساجد هي جعل الدين حرًا ومستقلاً غير تابع لأية وصاية حكومية.[٢١] ويتطلب هذا العمل عناية تامة بما يدره من أموال وثمار وغلال. وتقوم الهيئة الشرعية بالإشراف وضبط وتسيير الأوقاف. والوقف أنواع كثيرة منها: المساجد والجوامع والكتاتيب والزوايا التي تختص للعبادة وتحفيظ القرآن الكريم وتدريس بعض العلوم الدينية والحساب وغيره. كما يستعمل الوقف في العناية بدور العبادة والعناية بالطلبة ، وكذلك سبل الخيرات الذي أسس بالجزائر سنة ٩٩٩هـ/١٥٩٠م من قبل شعبان خوجة ، وهو من قبيل المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات وإجراء قنوات الري ، وإعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعاهد العلمية ، وشراء الكتب للطلبة. ويدير هذا المشروع منظمة متكونة من (١١) عضوًا منهم (٨) مستشار ووكيل وخوجة وشاوش ، وينتخبون من أهل العلم عادةً. وقد بلغ دخل هذا المشروع سنة ١٨٣٠م (١٥٠,٠٠٠) فرنك حسب التقرير الذي رفع إلى قائد الحملة الاستعمارية.[٢٢] وبعد استسلام الداي وسقوط العاصمة بشهرين أصدر (دوبورمون) مرسومًا يوم (٨) سبتمبر ١٨٣٠م يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها. وفي اليوم الموالي أصدر قرارًا ثانيًا يعطي لنفسه حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء ، على أن الحكومة الفرنسية هي التي حلت محل الحكومة الجزائرية في إدارة الأوقاف وأنها المسئولة عنها وعن توزيع ريعها على المستحقين ، لكن الفرنسيين صرفوا تلك الأموال في غير محلها حتى أن كاردينال الجزائر ناله من تلك الأموال (٣٠) ألف فرنك سنويًا.

الأسواق التجارية

تعد الأسواق التجارية مصدرًا مهمًا من مصادر ميزانية الدولة المركزية ومراكز حاميات بايلكات الأيالة لما تدره من أموال وسلع على الدولة. وهناك عاملان شجعا التجارة في الأيالة أولهما تشجيع الحكومة لإقامة السواق لفرض نفوذها على سكان الأرياف ، وثانيهما مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي وبلاد السودان وإفريقيا. وقد أقام الأوجاق مراكز عسكرية في مناطق متعددة من الوطن ، وعند مفترق الطرق ، ومراكز تجمع سكان قبائل المخزن الموالية للسلطة ، وعند بعض الوهاد لمراقبة القوافل العابرة للصحراء والهضاب نحو التل. وكانت الطرق التجارية المتعددة توصل القوافل المحملة بكل أنواع المحاصيل الزراعية والحيوانات والسلع المختلفة إلى الأسواق التجارية التي اشتهرت بحسب الفصول التي تمر بها بفعل تأثير المناخ على العباد والحيوانات. ومن هذه الأسواق سوق قورارة ، وتوات ، وعين صالح ، والبيض ، وبسكرة ، وقسنطينة ، وتلمسان ووهران وغيرها من الأسواق الموسمية والأسبوعية التي تخضع لمراقبة جباة الضرائب.

وكانت القوافل التجارية تواجه تعدّد ضرائب المرور والزيادة فيها باستمرار ، خاصةً بعد أن ظهرت المزاحمة الإنجليزية التي عملت على تحويل التجارة من طرابلس إلى مياه المحيط الأطلسي غربًا عبر أراضي نيجيريا إلى كانو.[٢٣] كانت تجارة القوافل مربحة رغم الأتعاب واعتداءات اللصوص وقطاع الطريق والمشاق التي يتكبدها التجار. وكان التجار يدفعون ضرائب النقل في الذهاب والإياب حسب كيفيات مختلفة ، منها ما يدفعه التاجر من غدامس إلى غات من (١٢) إلى (١٥) قرش تركي للحمولة أي (١١,٢٥) فرنك. ومن توات إلى تمبوكتو ما بين (١٢) و (٢٤) مثقال ذهب للحمولة ، أو (٤٥) محبوب لحمولة (٧٠) قطعة قماش مالطية تزن ثلاثة قناطير وهو ما يعادل (١٩٠) فرنك ويتم الدفع من توات إلى تمبوكتو حيث يدفع التجار(٥) محبوبات لتوارق الهقار ، و(١٠٠) محبوبا لعرب البرابش.[٢٤]

تعيّن الإدارة على كل سوق قائد يُنَصّبُ لاستخلاص رسوم المكوس وتنظيم جبايتها ، وتقدر هذه الرسوم بـ ١٠% من ثمن البضاعة الداخلة للسوق ، فقنطار الكتان رسمه (٢٥) درهم ، وحمل التمر (٥٠) درهم ، وكذلك يدفع عن حمل الزيتون. أما قنطار الأرز فيدفع عنه (٢٠) درهم[٢٥]. وتعتبر إجراءات رسوم الأسواق وسيلة هامة لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايلك. وقد التجأ الحكام إلى هذه الوسيلة لتشديد المراقبة على الأقاليم النائية ، وهي عامل أساسي في إشعار الأهالي بوجود سلطة مركزية ذات تأثير قوي في الحياة الاقتصادية. وبزيادة الضرائب في القرن ١٨م بعدما انكمشت موارد القرصنة جعلت القبيلة تبحث لها عن قوة جديدة تحميها وتلتف حولها ، فوجدت هذه القوة في الطرق الصوفية التي يتألف أتباعها من عشرات القبائل.[٢٦] وكان هذا التعسف في جمع الضرائب من العوامل التي زادت من فقر الفلاح وسوء أحواله المعيشية. وقد اشتكى إبن الشريف الدرقاوي إلى مبعوث سلطان المغرب ما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من تعسف الترك وجورهم.[٢٧]

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

أما حقوق الجمارك التي يتقاضاها لصالح الدولة قائد المرسى وبعض الموظفين الآخرين ، فهي متنوعة منها حقّ التوقف بالموانئ المقدرة ب ٢٠ قرش على السفينة المنتمية للأيالة والدولة العثمانية ، و ٤٠ قرش على سفن الدول المسيحية الصديقة ، و ٨٠ قرش على سفن الدول التي لا تربطها بالجزائر معاهدات ، وتقدر الضريبة المفروضة على السلع والبضائع المقدرة بـ ١٢,٥% على الواردات ، و٢% على الصادرات.

غنائم الجهاد البحري

لم يكن الجهاد البحري منذ نشأته في حوض البحر الأبيض المتوسط يهدف إلى الاعتداء والنهب ، لكنه كان ردّ فعل قام به المسلمون ضدّ القراصنة المسيحيين الذين كانوا قراصنة حقيقيين يقومون بنهب الشواطئ الإسلامية تحت ستار الاستمرار في خدمة الصليب ،[٢٨] وكان هدف الجزائريين الجهاد والدفاع عن وطنهم الذين هم أسياده.[٢٩] وأما العمليات الحربية فكانت موجهة ضد أساطيل الدول التي تعتدي عليهم وتستولي على سفنهم ، ولم تكن الغاية من الهجمات على السفن الأجنبية الحصول على الغنائم فقط ، بل الدفاع عن الذات كذلك[٣٠] وكانت " القرصنة " سلاحًا لجأ إليه المسلمون وغيرهم ، فكما كانت السفن الإسلامية تعتدي على سفن الدول الأوربية كانت سلاحًا شهّره الأوربيون بعضهم على بعض.[٣١]

اختلف الكتاب على اختلاف انتماءاتهم حول تسمية الجهاد البحري ودوره في البحار ، وهل هو أداة عرقلة التجارة البحرية ، أم هو وسيلة للدفاع عن حدود الدولة الإسلامية وصدّ هجمات جحافل النصارى المعتدين على الثغور الإسلامية. وعلى كل الأحوال فدور الجهاد البحري في الحياة الاقتصادية مرتبط عضويًا بالتجارة ، إذ لا سبيل لوجود "قرصنة" بدون أن تكون هناك غنائم تجارية يقع الاستيلاء عليها ثم العمل على تسويق بضاعتها.وكان الغزو البحري يوفر للقطاع التجاري بضائع مختلفة وعبيد وأسرى تذرّ على الأيالة مبالغ مالية طائلة بسبب ما تفرضه الدولة من رسوم على الواردات والصادرات. وكانت عمليات افتداء الأسرى والعبيد من العمليات الرابحة للدولة والأسياد ، إذ أنها كانت فرصة لتحويل الأموال من منطقة لأخرى. وقد استغلها التجار الأوربيون واليهود الذين انغمسوا فيها بكل قوة في معاملاتهم التجارية.

ويمكن القول أن الغزو البحري كان ردّ فعل اقتصادي وعسكري بتحول الطرق التجارية الكبرى من البحر الأبيض المتوسط وتهميش دول المغرب في الدورة الاقتصادية والتجارية بين شرق وغرب المتوسط والبحر الأحمر. وبعدما كانت غنائم البحر تملأ خزائن الدولة لما تذره من سلع ومراكب ورقيق ، أصبحت في القرن١٨م قليلة الدخل بسبب ازدياد قوة الدول الغربية وفتور قوة البحرية الوطنية وخاصةً بعد حملة اللورد اكسموث سنة ١٨١٦م على الجزائر التي نتج عنها إطلاق سراح جميع الأسرى بدون مقابل ، كما أدى تدمير السفن الجزائرية في معركة نافارين وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية سنة ١٨٢٧م أدى إلى تدهور أرباح الغزو البحري ثم انخفاض نشاطها.

الصادرات

تحتل الجمارك موقعًا هامًا في عملية مراقبة الحركة التجارية والمداخيل المتأتية عنها ، ويعطيها الحكام قيمة فائقة ويعينون موظفًا مرموقًا للإشراف على الجباية لكونها المصدر الهام لعائدات الأيالة المستخدمة في دفع رواتب الحكام والإنكشارية. كانت كل موانئ البلاد مهيأة لاستقبال السفن التجارية ، حيث يقوم القائد وأعوانه بمراقبة كل عمليات التفريغ والشحن وذلك قصد استخلاص رسوم الجمارك.

لكون الصناعة الجزائرية كانت ضعيفة ولم تكن ترقى إلى مستوى الصناعة الجيدة التي تجد لها مكانا في الأسواق العالمية ، فقد اكتفى التجار بتصدير القليل من البضائع ، منها الصوف المقدر بـ (٢٥) ألف فروة حيوان المقدر ثمنها بنحو (١٠٠) ألف ليرة. وفي سنة ١٧٨٨م صدر للخارج عبر ميناء عنابة وأرزيو ودلس (١٥٠) ألف حمولة من مختلف أنواع الحبوب والخضر والفواكه.[٣٢] وفي سنة ١٧٩٣م تم شحن ١٠٠ سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها بـ٧٥ ألف قنطار من القمح ، و(٦) آلاف قنطار من الشعير.[٣٣] كما تم تصدير خمس مراكب محملة بالجلد ، ومثلها من الصوف والشمع ما يقدر بـ (٤٠٣ ق) ، وحمولة أخرى من الزيت. وقد بلغت المراكب المتوجهة إلى أوربا نحو (١٥) مركب سنة ١٧٨٩م. وفي سنة ١٨١٤م تم تصدير (٤٠٠) ألف رأسًا من البقر إلى الجيش البريطاني في جبل طارق.[٣٤] وبلغ ثمن الصادرات سنة ١٨٢٢م (٢٧٣,٠٠٠) دولار إسباني ، منها (٨٠٠) ألف فرنك في مقابل الصوف المصدر إلى مرسيليا وليفورن وجنوة.

الهدايا

تمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر إلى الأستانة إحدى مظاهر ارتباط الأيالة بالدولة العلية ، ولهذا أحدثت في غالب الأحيان طابعًا دبلوماسيًا في تجديد وإحياء الصلات العريقة بين الوجاق ودار الخلافة روحيًا وحضاريًا رغم كون أهميتها ترجع إلى روابط اقتصادية تُرضي الأستانة وتمكّن الجزائر من الحصول على فوائد عديدة ، منها تسهيل الحصول على قفطان تولية الداي ، وتعزيز جهاز الأيالة الحربي والاقتصادي بما تمدها به من أسلحة وسفن ومتطوعين وترضيات. وكانت هدايا السلطان ذات أهمية وأثر حربي على الجهاز الدفاعي للأوجاق. وقد تسلم سليم آغا سنة ١٧٨٥م هدية من السلطان تشمل على ٤٥٠ قنطار من البارود ، و ٣٠٠ قنطار من الرجينة ، و ٢٠٠بندقية ، و١٧ عود مثلث لصواري المؤخرة ، و ٥٠ مجداف ، و ٥٠ قنطار من النحاس ، و ٢٠ ألف قنبلة ، و ١٠مدافع.[٣٥] وفي سنة ١٨١٩م تسلم الداي حسين من السلطان العثماني كربيط ومدافع مع جميع الآلات الحربية.[٣٦]

أما الهدايا والمنح التي كان يقدمها القناصل الأوربيون عندما يُحضون بقبول التمثيل بالجزائر ، أو أثناء إبرام المعاهدات ، أو تحرير الأسرى الأوربيين فقد تعدّدت وتنوعت ، وكانت مصدرًا مهما لتدعيم رصيد الخزينة العمومية ، ونسوق على سبيل المثال ما كانت تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعدما وقعت إحدى عشر سفينة أمريكية سنة ١٧٩٣م في قبضة رياس البحر وعلى متنها ٢١٧ أمريكيًا ، وتقدمت حكومة الرئيس جورج واشنطن بطلب عقد معاهدة سلم مع الجزائر مقابل تعهدها بدفع ١,٥ مليون ، واعتمد الرئيس الأمريكي ٤٠,٠٠٠ دولار لفدية الأسرى ، ودفع ٧٢٥ دولار كجزية سنوية إلى الجزائر ومن بينها معدات حربية ، وظلت هذه الضريبة تدفع إلى الجزائر إلى غاية سنة ١٨١٠م.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

خاتمة

إن الوضعية المزرية الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في أواخر العهد العثماني لم تنتج من عدم ، وسببها الرئيسي هو عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لدى الوجاق ، وتشبث البايات بنظام اقتصادي عقيم انعكست نتائجه على الأوضاع العامة في البلاد ، وأصبحت الحركة الاقتصادية شبه مشلولة بسبب احتكار الدولة وشركة اليهود والأوربيين للتجارة الخارجية ، وفرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة ، الأمر الذي دفع كثيرًا من القوافل التي كانت تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء لا تدخل أسواق مغنية وتلمسان ووهران ، وتحول طريقها وتدخل البلاد المغربية حيث المرونة في التعامل التجاري وفرض المكوس والضرائب. كما كانت الضرائب المسلطة على كاهل الأهالي ضربة قاسية ، وعقاب شلّ كل حركة تجارية ، وزاد من هموم الأهالي.(٣٧)

الهوامش

(١) سورة المعارج- آية ٢٤-٢٥.
(٢) خوج حمدان —المرآة- تقديم وتعريب وتحقيق: الزبيري محمد العربي. ش-و-ن-ت. الجزائر ١٩٨٢-ص: ١٤٤.
(٣) سعيدوني ناصر الدين- النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ١٨٠٠-١٨٣٠ . الجزائر ١٩٧٩-ص: ٨٨.
(٤) خوجة حمدان —نفسه-ص: ١٢٥-١٢٧.
(٥) سعيدوني ناصر الدين- العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي- الجزائر في العهد العثماني- م-و-ك. الجزائر ج ٤.ص:٣٢.
(٦) الشيرازي كامل- جريدة إيلاف الالكترونية- العدد:٣٠٠٣-الثلاثاء ١١-٨-٢٠٠٩- وكذلك جريدة الفجر الجزائرية ليوم:١٣-٤-٢٠٠٨.
(٧) المدني توفيق- مذكرات الشريف أحمد الزهار نقيب أشراف الجزائر-طبعة ١٩٨٤-ص:٤٥.
(٨) سعيدوني ناصر الدين —النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية —نفسه —ص: ٥١.
(٩) سعيدوني ناصر الدين-نفسه-ص: ٥٢.
(١٠) عباد صالح- الجزائر خلال الحكم التركي ١٥١٤-١٨٣٠- الجزائر ٢٠٠٥- ص: ٢٠٢.
(١١) عباج صالح-نفسه —ص: ٢٠١-٢٠٢.
(١٢) سعيدوني ناصر الدين-نفسه —ص: ٣٧.
(١٣) سعيدوني ناصر الدين —نفسه-ص: ٩٣.
(14) ROBIN notes sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande kabylie/r.a. n 17-1873 /p :200.
(١٥) سعيدوني ناصر الدين-نفسه —ص .٩٨.
(١٦) قداش محفوظ —المصادر المالية للبايلك- الجزائر ٢٠٠٣-ص: ١٥٤.
(١٧) عباد صالح-نفسه —ص ٢٣٢.
(١٨) المدني أحمد توفيق —نفسه —ص: ١٤٢-١٤٣.
(١٩) خوجة حمدان —نفسه —ص ك ١٠٢.
(٢٠) خوجة حمدان —نفسه-ص:١٣٤.
(٢١) الجيلالي عبد الرحمن- تاريخ الجزائر العام ج٣-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-١٩٩٤-ص: ٤٢٣.
(٢٢) الجيلالي عبد الرحمن —نفسه ص: ٤٢٣.
(٢٣) بوعزيز يحيى —مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية- د.م.ج- الجزائر- ١٩٩٩-ص: ١١٥.
(24) STUCKLI henri — le commerce de la France avec le soudan- paris-challamall-1864-p :18 .
(٢٥) مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية رقم ١٣٧٨. ص: ٦٨.
(٢٦) العيد مسعود — المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني- مجلة سيرتا- السنة السادسة- العدد١٠-أبريل ١٩٨٨- ص: ٣٠.
(٢٧) الناصري أحمد السلاوي —الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى —دار الكتاب ج ٨ —ص : ١٠.
(٢٨) الميلي مبارك
(٢٩) بوحوش عمار-
(٣٠) جلال يحيى-
(٣١) الجيلالي عبد الرحمن —تاريخ الجزائر العام ج ٤ —١٩٩٤ —ص : ٣٥
(٣٢) الجيلالي عبد الرحمن-نفسه —ص:٤٩٨
(33) RINN louis —le royaume d'alger sous le dernier bey / r.a/1897-1899-pp :41-43.
(٣٤) الجيلالي عبد الرحمن-نفسه —ص:٤٩٨.
(٣٥) سعيدوني ناصر الدين-نفسه-ص: ١٥١-١٥٩,
(٣٦) المدني أحمد توفيق-نفسه —ص:١٤٤,
(٣٧) هلال عمار- أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة ١٨٣٠-١٩٦٢.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-١٩٧٥ص: ٣٤.

الأستاذة فاطمة الزهراء في سطور:

شهادة البكالوريا : سنة ١٩٨٩م من وهران . شهادة الليسانس : جوان ١٩٩٦م من جامعة وهران. شهادة ماجستير تاريخ حديث ومعاصر ، أطروحة بعنوان: "العلاقات الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط ما بين القرنين ١٨ و ٢٠." تحت إشراف الأستاذ الدكتور : بلقاسمي بوعلام ، من جامعة وهران سنة ٢٠٠٦م. مسجلة سنة خامسة دكتوراه أطروحة بعنوان: "علاقة دايات الجزائر بالدولة العلية ومحمد علي باشا مصر ما بين ١٧٩٢ - ١٨٣٠م" تحت إشراف الأستاذ الدكتور : مجاود محمد . رئيس قسم التاريخ بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس . الجزائر. عضوه في مخبر تاريخ الجزائر ، تاريخ ومجتمع في الحديث المعاصر بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449